المشاركون دعوا الى تأسيس فروع للمجلس في الاقضية والنواحي واصدار جريدة ناطقة بأسمه

بمشاركة اكثر من مئتي شخصية تمثل مختلف القطاعات الشعبية

انعقاد المؤتمر التأسيسي للمجلس العراقي للسلم والتضامن في المثنى

السماوة- عدنان سمير
تصوير- قاسم محمد عمران

عقد في محافظة المثنى المؤتمر التأسيسي للمجلس العراقي للسلم والتضامن تحت شعار (ننبذ الارهاب.. نعمل لبناء العراق المزدهر) وبدىء بقراءة اي من الذكر الحكيم والوقوف لقراءة سورة الفاتحة على ارواح شهداء العراق.

ثم عزف النشيد الوطني من قبل مجموعة من فناني المحافظة.

كلمة محافظ المثنى

بعدها القى السيد محمد علي الحساني محافظ المثنى كلمة اشاد فيها بدور المجلس العراقي للسلم والتضامن في تعزيز الوحدة الوطنية واشاعة الديمقراطية والمفاهيم التي تؤكد على استيعاب المتغيرات التي جرت في العراق بعد سقوط النظام السابق.

واكد ان المحافظة التي تتسم بالامن والامان مقارنة بالمحافظات الاخرى تقدم كل الدعم المعنوي والمادي للمجلس لمواصلة نشاطاته في مركز واقضية المحافظة.

تاريخ حركة السلم

ثم القى السيد عبد علي الشيخ هادي احد رواد حركة السلم في السماوة كلمة استعرض فيها دور الحركة، وقال ان اول اجتماع لأنصار السلام عقد عام ١٩٥٤ في السماوة حضره الاستاذ عبد الرؤوف ديبس الطالب المفصول في كلية الحقوق آنذاك ونقل للمجتمعين مقررات المؤتمر التأسيسي الاول لحركة السلم في بغداد . واستعرض بعض الوجوه الاجتماعية والوطنية التي حضرت المؤتمر التأسيسي العام ومنهم الشيخ المرحوم عبد الكريم الماشطة وعبد الوهاب محمود وتوفيق منير.

واضاف: ثم توسعت حركة السلم بعدئذ من خلال الحريات الجزئية التي منحتها حكومة محمد فاضل الجمالي. وقد شارك انصار السلم في السماوة في الجبهة الوطنية في ذات العام وشاركوا بفعالية لدعم مرشح الجبهة الوطنية المرحوم عبد الرؤوف الحاج مهدي آل عبيد.

ومرشح الجماهير الشعبية الحاج اسماعيل الحاج عبيد. ولكن ارادات تزوير الانتخابات كانت اقوى ولم يفز اي من المرشحين الوطنيين. واعقبت حكومة فاضل الجمالي حكومة ارشد العمري التي اخذت على عاتقها مهمة تزوير الانتخابات لصالح النظام الملكي آنذاك. وبعد فوز مرشحي الجبهة الوطنية في العراق وعددهم عشرة يتقدمهم المرحوم الاستاذ كامل الجادرجي، مما ازعج الطغمة الحاكمة، فعهد الى نوري السعيد تشكيل حكومة سميت في حينها حكومة المراسيم الجائرة التي اسقطت الجنسية عن العديد من انصار السلام. وزجت بعدد كبير منهم في السجون وشمل الارهاب السعيدي عشرات من انصار السلم في السماوة مثل المرحوم عبد الرؤوف الحاج مهدي والمرحوم عبد اللطيف صالح والمرحوم عبد الخضر آل حاج حسين وغيرهم.

ومضى الى القول ان للنسوة دور كبير في عضد حركة السلام في السماوة مثل المناضلة الخالدة صفية الشيخ محمد (ام موسى) التي حضرت مؤتمر النساء العالمي في احدى الدول الاشتراكية والمرحومتين ام عبد الحسين عاشور وام عارف عبد. وعلى الرغم من الارهاب السعيدي شارك انصار السلم في السماوة في جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ التي مهدت لثورة تموز عام ١٩٥٨ .

توحيد الصف الوطني

ثم دعا السيد عبد الجبار بجاي مدير الجلسة رئاسة المؤتمر لإعتلاء المنصة وادارة المؤتمر وهم السادة احمد علي ابراهيم وادريس محمد ادريس وحسن السيد مندل.

ونقل السيد احمد علي تحيات هيئة رئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن وتمنياته بالنجاح للمؤتمرين.

وقال يسعدني ان احضر هذا المؤتمر في المحافظة التي عطرت الذاكرة بنضالها وجهادها منذ ثورة العشرين الخالدة ومقارعتها الانظمة الدكتاتورية. وموقفهم العظيم في استقبال سجناء الرأي في قطار الموت.

واضاف ان مجلس السلم والتضامن تأسس عام ٢٠٠٣ حيث عقدت عدة مؤتمرات كان آخرها المؤتمر الذي عقد تحت شعار السيادة الكاملة اساس الديمقراطية واشار ان المجلس العراقي يدعو الى توحيد الصف الوطني لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي. ومن هذا المنطلق يدعم الدور المستقبلي للمرأة والشبيبة والطلبة ونشر السلم والديمقراطية لأنها تشكل الاساس في عمل المجلس، ولأن هناك استحقاقات اولها الانتخابات والمجلس يعمل على انجاح هذه المهمة ورسم الملامح السياسية. وعلى جميع التيارات والحركات والوجوه والفئات الاجتماعية ان توحد جهودها في هذا الاطار.

ويعد هذا المؤتمر احد الروافد المهمة لتوحيد الصف الوطني.

نبذ الارهاب وبناء الوطن

ثم القى السيد ادريس محمد كلمة قال فيها اجد قدراً من الصعوبة وانا اواجه هذه الوجوه الخيرة بعد سنوات من الغربة.

والآن نحن جميعاً مدعوون لإستعادة قوة الوطن. امامنا كعراقيين ثلاث مهام مترابطة وهي استعادة السيادة وبناء النظام الديمقراطي واعادة بناء العراق وهي متلازمة ولا نسمح لقوى الارهاب التي تدعي المقاومة ان تشيع الارهاب. لأن مهمة الارهاب اعاقة هذه المهام واشاعة الفوضى، من خلال ضرب الشرطة وقوات متعددة الجنسيات ومقرات الامم المتحدة والمدارس والحرس الوطني وخطف الاجانب والعلماء وغيرها من الاعمال المشينة.

واضاف لابد من اليقظة والحذر لأن هؤلاء الارهابيين يسعون لإشاعة الخراب. وان منظمة السلم تسعى من خلال كل الشرائح الاجتماعية لإشاعة الديمقراطية والاخاء واحترام الرأي الآخر وبناء عراق متعدد القوميات والثقافات دون تفكيك وتجزئة البلد، بل بما يصب في مصلحة العراق الواحد العظيم.

وهذه مهمة كل الوطنيين داخل الاحزاب وخارجها. وانا سعيد لفتح فرع المثنى.. المدينة التي ضرب بها المثل في الامن والاستقرار.

حوار ديمقراطي

ثم فتح باب الحوار والنقاش مع الحضور حيث اقترح السيد عبد الخضر محمد الديبس اضافة فقرة الى المادة السادسة من النظام الداخلي وان تكون

,١ لا يكون قد اساء بأي شكل من الاشكال الى الشعب.

,٢ ان يكون معروفاً بوطنيته وتفانيه من اجل السلم والتضامن.

,٣ ان يرفق العضو كشفاً بأعماله وسيرته خلال العهد البائد ولا يشترط ذلك بالعضو المؤازر.

فيما تساءل السيد نبيل صبري بادي - استاذ جامعي- عن آلية العمل للمجلس وسير الانتخابات والسمات التي يتحلى بها المرشح لغرض الفوز.

ودعا السيد حميد شمال الى فتح فروع اخرى في الاقضية التابعة للمحافظة كالرميثة والخضر والسلمان. وقال السيد عبد الحسين الظالمي من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية ان المجلس ضروري ان تكون له جريدة او منبر اعلامي للتعريف بدورالمجلس ونظامه الداخلي.

فيما تساءل السيد عدنان ابو تراب فيما اذا كان هناك اهتمام بالفنان والمثقف والاديب.

انتخاب مجلس سلم المحافظة

وعلق السيد احمد علي ابراهيم على المتحدثين قائلاً ان هذا المؤتمر تأسيسي وستعقبه اجتماعات اخرى تهتم بشؤون المجتمع وستكون هناك جلسات مفتوحة للجميع بعد توسع القاعدة .

واضاف انه من الضروري اصدار جريدة ومجلة لمجلس السلم تعكس توجهاته الوطنية وما يتبناه من نشاطات على طريق ارساء قواعد العمل الديمقراطي وتعزيز الحريات العامة.

ثم جرى التصويت على رئاسة المجلس في المثنى والتي فاز فيها بالاجماع السيد حسن السيد مندل وعضوية السادة محمد جحيور البحار وحاتم رشيد وصاحب عبد الكريم وعبد الخضر محمد احمد واحصاء كريم هويدي وحبيب حمد نصار ولطيف مسير وعبد الجبار بجاي وبتول عبد الامير الداغر ووفاء فاضل عبد الحسن وحسن عمار زياد وسلام جابر وحميد شمال ولمياء عدنان هاشم الموسوي ود. عبد الامير كاظم فرهود وهادي حسين الغريفي ونبيل صبري بادي وعباس شندل ابراهيم واديبة بسيطة وعبد علي الشيخ هادي.

وكان المؤتمر الذي عقد في قاعة الغدير بالسماوة قد رفع شعارات (السلم والوحدة الوطنية طريقنا لبناء عراق ديمقراطي، فيدرالي تعددي موحد/ وللمرأة دور فاعل في تحقيق مستقبل العراق الديمقراطي).

وقد دعا عدد من الحضور الى الانتماء للمجلس ولتوسيع قاعدته الجماهيرية وقد حضر المؤتمر اكثر من مائتي شخصية من مختلف القطاعات الشعبية.

ملتقى الشباب العراقي للثقافة والفنون:

الوزارات غيبتنا و المجلس العراقي للسلم والتضامن احتضن نهجنا

بغداد- يحيى الشرع

يطالب الشباب وفي ظل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية الجديدة في العراق بدور فاعل واسهام مباشر في عملية البناء والاعمار. والساحة العراقية اليوم تشهد العديد من الحركات والتجمعات الشبابية المتطلعة الى دور اكبر في العملية السياسية. ومن بين هذه التجمعات ملتقى الشباب العراقي للثقافة والفنون الذي تحدثنا عنه الآنسة رنا جعفر ياسين الناشطة في العمل الشبابي اذ تقول ان فكرة الملتقى جاءت نتيجة تغيب لشريحة الشباب والمرأة في الكثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتحول العديد منها الى وسط ذكوري فقط ونسبة وجود المرأة قليل بالقياس الى الرجل. والنقطة الاهم في فكرة الملتقى هي رغبتنا الشديدة في ابراز دور الشباب الحقيقي في عمليات التجديد لجميع مؤسسات الدولة.

رعاية المبدعين

واضافت ان طبيعة عمل الملتقى فنية تمتص وترعى النتاجات الفنية الاكاديمية وغيرها من الفنون التشكيلية مروراً بكتابة القصة والادب المسرحي والسينما.. ومن ثم عرض هذه النتاجات والابداعات من خلال اقامة المعارض والمهرجانات في بغداد والمحافظات اذ سنشرع قريباً بإقامة مهرجان ثقافي شامل وسيتضمن المهرجان الذي يستمر ثلاثة ايام في بغداد معارض فوتوغرافية وعروضاً مسرحية وانشطة اخرى تحكي الواقع العراقي سابقاً ولاحقاً.

وقالت ان المهرجان المزمع عقده الشهر القادم يهدف بالدرجة الاساس الى شد انتباه الوزارات وبالاخص وزارات (الثقافة، العمل، الشباب) حيث ان وزارة العمل اصدرت (٤٥) مطبوعاً جديداً دون ان تشير الى انتاج اي من الشباب انها عملية منظمة لتغيب دور الشباب.

دعم مجلس السلم

وافادت ان الرؤية الضبابية التي تتعامل بها مؤسسات الدولة مع شريحتي الشباب والنساء دعتنا الى التفكير بإيجاد سبل وفرص تتيح لهم شق طريقهم واخذ المبادأة في سوح الاعمار والبناء ومن هذه الخطوات توثيق الصلات مع المجلس العراقي للسلم والتضامن الذي ابدى استعداده لرعاية الشباب والمرأة وجميع نتاجاتهم فضلاً عن خلق اجواء لإستيعاب الدور الفاعل للشباب من قبل جميع مؤسسات الدولة.

في ندوة البيت الثقافي العراقي وجمعية المرأة العراقية في مدينة تيبوري السويدية

تأكيد ضرورة المشاركة في الانتخابات بوصفها حقا سياسيا وقانونيا

الانتخابات.. معركة وطنية تقوم على اساس خدمة الشعب

السويد - تيبوري / خاص المدى

اقام البيت الثقافي العراقي في مدينة تيبوري في السويد بالتنسيق مع جمعية المرأة العراقية ندوة حول الانتخابات القادمة في العراق وذلك يوم الثلاثاء الماضي ٢١ / ايلول الجاري تحدث الاستاذ محمد عنوز عن مفهوم الانتخابات فقال (لدى الكثير من ابناء شعبنا تصور بأن الانتخابات عبارة عن وضع ورقة في صندوق الاقتراع وقد لا تغير شيئاً بسبب التشويه او التزوير للعملية الانتخابية وفي احسن الحالات تعتبر جزءاً من العملية الديمقراطية او آلية تتجسد من خلالها الديمقراطية كممارسة عملية، او آلية دالة على الممارسة الديمقراطية، ولا خلاف لنا مع هذه التصورات، ولكن نجد فيها تصورات قاصرة وغير كاشفة عن جوهر العملية الانتخابية، الذي يتمثل في ممارسة السلطة بشكل مباشر).

ممارسة السلطة

ووضح المحاضر هذا المعنى بشكل واف بأمثلة تاريخية وعملية عديدة وقال (ان الانسان عند ممارسة حقه الانتخابي كمرشح او منتخب، انما يمارس سلطته، فإذا كان مرشح يعني انه سيكون عند الفوز في موقع السلطة، وعندما يكون مرشح فهو يمارس سلطته في اختيار من يدير البلاد، اي يمنح ثقته له كي ينوب عنه ويحكم بإسمه، ومن هنا نؤكد على ان السلطة ابتداءا هي للشعب وفي نهاية المطاف هي سلطة الشعب، ومن هنا ايضاً تأتي المسؤولية الفردية والجماعية التي لا يجوز التردد في النهوض بها).

وفي هذا السياق اكد السيد محمد عنوز ضرورة المشاركة الواعية في العملية الانتخابية القادمة، وقدم شرحاً لقانون الانتخابات الذي سيتم العمل به موضحاً مفهوم الدائرة الواحدة التي نص القانون على جعل العراق دائرة انتخابية واحدة وكيفية احتساب الاصوات على قاعدة حق كل مرشح في ان يحصل على مقعد في المجلس القادم عندما ينال بين ٢٦٠٠٠ و ٢٧٠٠٠ صوت، اضافة الى كيفية الترشيح بالقوائم او الترشيح الفردي وشروط كل حالة من هذه الحالات.

كما كشف المحاضر عن ايجابيات هذا القانون التي تتجسد في حق الترشيح الفردي والقوائم، واعتماد النسبية في احتساب الاصوات، وكما يعتقد البعض بأن هذه الطريقة هي الافضل لضمان مشاركة الاقليات القومية والطوائف الدينية وكذلك الاحزاب الصغيرة.. اما السلبيات فإنها تتجلى في فسح المجال للعشائرية والطائفية ان تكون سيدة الموقف الامر الذي يسهم في اضعاف الروح الوطنية والحس الوطني العام من دون شك، الى جانب صعوبة خلق ادارات محلية اي ان يكون المرشحون ممثلين عن مناطق ادارية محددة، فالقانون اغفل عملية توزيع المرشحين على المحافظات، كما ان القانون اغفل عملية احتساب الاصوات الاصوات التي لم تصل الى النسبة المطلوبة، فماذا يكون مصير تلك الاصوات، فعلى سبيل المثال المرشح الذي يحصل على ٢٥٠٠٠ صوت اين ستذهب هذه الاصوات في حالة الترشيحات الفردية او بالقائمة...

معركة وطنية

كما اشار المحاضر الى العملية الانتخابية على انها (معركة وطنية تقوم على اساس خدمة الشعب والتعبير عن مصالح الوطن بشفافية وصدق بعيداً عن الخداع والتدليس على حساب اوجاع الناس، وهذه المعركة لابد من ان تكون معركة برامج عمل لبناء العراق وتلبية حاجات المواطن الاساسية، وهنا لا بد من ان نحذر من جعل المعركة الانتخابية معركة على الماضي وما رافقه من اخطاء، واكد على الاخطاء وليس الجرائم فالجرائم وخصوصاً جرائم النظام السابق هي موضع مساءلة اخلاقية وسياسية وقانونية من دون شك).

وفي اطار الحوار حول موضوعة الانتخابات القادمة واسسها اكد المحاضر على قضية حيوية تتعلق بعملية الخلاص من الدكتاتورية فقال (ان النجاح الكبير والمطلوب الحفاظ عليه والدفاع عنه هو احترام التعددية السياسية وحق التعبير عن الرأي وحق تشكيل التنظيمات، وهذا هو الاساس الذي يجب ان يقوم عليه العراق القادم عن طريق الانتخابات او بغير الانتخابات، فلا يجوز ان نقع في جب الاخطاء مرة اخرى وتبرز نزعة احتكار السلطة وتمنع حرية التعبير والتنظيم، ولا من تبديد الخوف القائم على تصور الفوز في الانتخابات كونه يبيح حق الغاء الاخر غير الفائز في هذه الدورة او تلك فالتعدد يجب ان يكون مضموناً ومن يفوز في هذه الدورة قد يخسر في الدورة الاخرى ، فنحن بحاجة الى مثل هذه الوعي الموضوعي.

هذا وجرى حوار واسع مع المحاضر والحاضرين من خلال طرح الاسئلة المتنوعة والمداخلات المفيدة.

واختتم المحاضر محاضرته التي اثنى عليها المشاركون في الحوار بالدعوة الى ضرورة المشاركة وممارسة هذا الحق السياسي والقانوني بشكل واع.

المشاركون في مؤتمر جمعية حقوق الانسان في بابل يجمعون على:

تطبيق عقوبة الاعدام لوقف الاستهتار بحياة العراقيين

بابل - مكتب المدى

عقدت جمعية حقوق الانسان في محافظة بابل مؤتمراً مصغراً للتداول حول عقوبة الاعدام التي تمت اعادة العمل بها بعد ان قام بريمر بالغائها وشاركت في المؤتمر الذي عقد في قاعة المؤتمرات في الجمعية الاسبوع الماضي نخبة من المعنيين بالقانون وممثلي الاحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحافة.

محاضرتان عن الاعدام

وادار المؤتمر الاستاذ حازم الصافي المستشار الثقافي لجمعية حقوق الانسان والذي اكد في افتتاحه على اهمية تفعيل حقوق الانسان في المجتمع عبر المؤتمرات والندوات التي من شأنها توليد الافكار والتقاليد الضرورية لبناء نمط من ثقافة حقوق الانسان وبما يشكل حلولاً عملية لاشكالية الحقوق والواجبات في المجتمع العراقي.

ثم القى الاستاذ كاظم الطائي رئيس الادعاء العام في محافظة بابل محاضرة بعنوان عقوبة الاعدام بين الالغاء والابقاء، خلص منها الى ضرورة بقاء عقوبة الاعدام للحد من النزوع الاجرامي الذي اشاع الرعب في نفوس المواطنين وسلب ارواحهم بعد ان اطلق قرار الغائها العنان للمجرمين ليمارسوا التقتيل في ابشع اشكاله.

وعرضت المحامية هبة سعدون الزبيدي في محاضراتها استبياناً تم اجراؤه على عينات من المواطنين في المجتمع المحلي وافق ٨٢٪ منهم على بقاء عقوبة الاعدام و ١٢٪ طالبوا بالغائها بينما اعرب ٦٪ من المستفتين عن رغبتهم بتعليق عقوبة الاعدام، واستنتجت المحاضرة بناء على معطيات الاستبيان ضرورة بقاء عقوبة الاعدام (في هذه المرحلة اذ ان المجتمع العراقي لايزال في بداية التقدم والردع العقابي في الوقت الحاضر لابد منه لتقويم اصحاب النفوس الضعيفة وذوي النزعات الاجرامية). واضافت: (طبقاً لقانون العقوبات الحالي الذي ينص على عقوبة الاعدام فان مصلحة العراقيين.. تقتضي تطبيق هذه العقوبة على هؤلاء المجرمين).

الاسلام والاعدام

واشار المشاركون في مداخلاتهم الى ان الدين الاسلامي في تعاليمه واضح وصريح بضرورة القصاص العادل من المجرمين وانه لاتعارض بين عقوبة الاعدام بحق من يحكم بها وبين حقوق الانسان، وتساءل بعضهم اذا كانت الروح هبة من الله ويجب عدم سلبها فلماذا ينسى المجرمون هذا ويزهقون حياة الابرياء؟ وبذلك انتهوا الى شرعية تنفيذ عقوبة الاعدام احقاقاً للحق وللحفاظ على حيوات الناس والحد من الجريمة.

الاعدام تشريع نافذ

وساهم الاستاذ سامي المعموري القاضي ورئيس دائرة استئناف بابل بالقول ان موضوعنا (مناقشتنا) لايؤخر ولايقدم، فالتشريع نافذ فقد اعيد العمل بها وهي تطبق حالياً، ولكن لابأس من التذاكر حولها.

البعض من الاخوة اشار الى اهمية الاعدام بالنسبة لأمن الدولة، وهذا المفهوم واسع وفضفاض، فالمظاهرة والانقلاب و الخ كلها تدخل ضمن هذا المفهوم والتجربة هي الكفيلة باغنائه، وسابقاً كان يعاقب على جريمة الاختطاف بالمؤبد، ووجهة نظري ان القرار القضائي يجري تسييسه والعقوبة كانت موجودة وسرت على جرائم التجار بالمخدرات والاضرار بالمصلحة العامة ورأينا كقضاة هو ان نطبق القانون ولا نشرعه، ولقد حكمنا على جرائم سرقة بالاعدام ورأيي كواطن ان الذي الغى هذه العقوبة التي اثيرت عليها هذه الزوبعة تطبق في بلده.

واضاف الاستاذ المعموري ان عقوبة الاعدام شرعية ولايمكن لي ان اتجاسر والله سبحانه وتعالى شرعها، ويبقى هناك ان من يريد ان (يلطف) فالله وضع الدية لاهل المجني عليه كما يمكن الاعتماد على (سنن) الاعراف العشائرية، وقال يجب ان لانكثر من عقوبة الاعدام في الجرائم التي لاتستحق وان لا نقلل منها في الجرائم التي تستحق.

الامن الاجتماعي

وشارك النقيب هادي هاتف مسؤول الاعدام في قيادة شرطة بابل بقوله اننا الان امام جريمة منظمة والدولة مطالبة باتخاذ اي قرار حتى وان كانت فيه شدة لانها مسؤولة امام الله عن امن الدولة الذي تزعزع سيضيع امن الاشخاص والاعدام عقوبة عادلة تضمن امن الدولة والمجتمع والفرد.

وفي ختام المؤتمر اكد حازم الصافي رئيس المؤتمر ان الغاية هي تداول الافكار والتحاور حول هذه العقوبة ذات الصلة الاكيدة بحقوق الانسان ونحن نعلم انها تشريع نافذ اذ لابد لنا من ان نفكر دائماً من اجل بناء العراق الجديد.